

دان عودة السلطة للمفاوضات في ظل استمرار جرائم الاحتلال بحق شعبنا ومقدساتنا

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة لبحث سبل مواجهة انتهاكات وجرائم الاحتلال بحق القدس والمسجد الأقصى



د. بحري يحيي المرابطين في الأقصى ويحذر من مواصلة
الصهاينة والمستوطنين اعتداءاتهم بهدف تقسيم
الأقصى وتهويده وتغيير معالمه

هنية: وجهتنا القدس والأقصى ولن نضل السبيل رغم
الظروف المضاعفة ومعركتنا الأساس هي تحرير أرضنا
وحماية مقدساتنا واستعادة حقوقنا

تقرير لجنة القدس يدعو المنظمات والمحاكم الدولية
لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة وتوفير الحماية القانونية
والعملية للقدس والمقدسات

النواب يدعون إلى إطلاق حملة إعلامية واسعة لتعرية
المفاوضات وتحشيد شعبنا وأمتنا للحفاظ على القدس
والمقدسات والثوابت الوطنية

ومقدساتنا، داعيا إلى إطلاق حملة إعلامية واسعة
لتعرية المفاوضات وتحشيد شعبنا الفلسطيني
وأمتنا العربية والإسلامية للحفاظ على القدس
والمقدسات والثوابت الوطنية.

لن نفقد البوصلة ولن نضل السبيل، مشددا على
أن معركتنا الأساس هي تحرير أرضنا وحماية
مقدساتنا واستعادة حقوقنا المشروعة.
ودان التشريعي خلال الجلسة عودة السلطة
الفلسطينية إلى المفاوضات العيشية في ظل
استمرار جرائم الاحتلال بحق أرضنا وشعبنا

القانونية والعملية للقدس والمقدسات الإسلامية
والمسيحية.

وأكد التشريعي خلال جلسة خاصة عقدها
لبحث سبل مواجهة انتهاكات وجرائم الاحتلال
بحق القدس والمسجد الأقصى - أن القدس
والأقصى ستبقى وجهتنا الثابتة والدائمة، وأنها

حذر المجلس التشريعي الفلسطيني من قيام
الاحتلال والمستوطنين الصهاينة بمواصلة
اعتداءاتهم على المسجد الأقصى بهدف تقسيمه
وتهويده وتغيير معالمه خلال المرحلة القادمة،
داعيا المنظمات والمحاكم الدولية لملاحقة
مجرمي الحرب الصهاينة وتوفير الحماية

4 - 5 - 6

يضبط العمليات التجارية وينظم الاقتصاد الفلسطيني

التشريعي يشرع بمناقشة مشروع قانون التجارة الفلسطيني

في عقد جلساته لالانتهاء من مشروع
القانون والذي يبلغ عدد مواده ٨٤٤
مادة.

يذكر أن مشروع قانون التجارة تم
وضعه وإعداده من قبل لجنة مشكلة
من خبراء وأساتذة جامعات في القانون
التجاري وبعد ورشات عمل وجلسات
نقاش عديدة، كما تم مراجعة مسودة
القانون من قبل مختصين شرعيين
لتوفيق مواده ونصوصه مع أحكام
الشرعية الإسلامية.

عمل التاجر من أجل ضبط الاقتصاد
الفلسطيني وتشجيع المستثمرين
للاستثمار في فلسطين.
وتمكن المجلس في جلسته الأخيرة
من إقرار ٥٠ مادة بالقراءة الأولى من
مواد مشروع القانون التي أكدت على
مفهوم العمل التجاري ومفهوم التاجر
والدفاتر التجارية والسجل التجاري
والتاجر والاسم التجاري وسوق
الاوراق المالية.
وأكد عدوان على أن المجلس مستمر

شرع المجلس التشريعي الفلسطيني
بمناقشة مشروع قانون التجارة العام
الفلسطيني تمهيدا لإقراره بالقراءة
الأولى وذلك في جلسة المجلس التي
عقدها بحضور النواب بمقره بغزة في
نهاية الأسبوع المنصرم.
وأكد رئيس اللجنة الاقتصادية النائب
عاطف عدوان أن ذلك يأتي في إطار
ضبط العمليات التجارية والاستثمارية
والتعرف على مفهوم العمل التجاري
ووضع الأحكام الخاصة بتنظيم

(يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

تهنئة بالحصول على درجة الدكتوراة

يتقدم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وكافة الإخوة
النواب وموظفو المجلس بأحر التهاني والمباركات من الأخت النائب

جميلة عبد الله الشنطي

وزيرة شئون المرأة

بمناسبة حصولها على درجة الدكتوراه بتقدير امتياز

في التنمية البشرية من أكاديمية فرحة للعلوم الأسرية عن رسالة بعنوان
(التوجهات التربوية للمرأة في السنة النبوية ومدى التزام المرأة الفلسطينية القيادية
بها)

نفع الله بها وبعلمها الإسلام والمسلمين والشعب الفلسطيني

وألف مبارك



قانون إيجار العقارات لسنة 2013

(٤) من هذه المادة المأجور فعلياً بعد إخلائه من المستأجر ولمدة سنة دون انقطاع. وفي حال عدم قيام المؤجر بشغل المأجور فعلياً بغير عذر مقبول خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإخلاء، أو شغله لمدة تقل عن سنة، أو في حال قيامه بتأجيريه إلى مستأجر آخر بعد إخلائه من المستأجر، جاز للمستأجر طلب الحكم بالتعويض، وللمحكمة المختصة أن تقرر مقدار التعويض المناسب على أن لا يتجاوز مقدار أجره سنتين.

أحكام ختامية وانتقالية

مادة (٨)

١. تمتد مدة عقود الايجار المبرمة وفقاً لأحكام قانون تقييد الايجارات (العقارات التجارية) رقم (٦) لسنة ١٩٤١ وأحكام قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته المعمول به في محافظات الضفة لمدة خمس سنوات .
٢. تمتد مدة عقود الايجار المبرمة وفقاً لأحكام قانون تقييد الايجارات (دور السكن) رقم (٤٤) لسنة ١٩٤٠ وأحكام قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته المعمول به في محافظات الضفة لمدة ثلاث سنوات.
٣. تطبق احكام الفقرتين (٢٠١) من هذه المادة ؛ ما لم يتضمن العقد مدة محددة أطول أو رغب المستأجر في عدم التجديد، بشرط أن يكون المستأجر شاغلاً للمأجور.
٤. لا يجوز للمؤجر طلب زيادة الأجرة للعقود السارية المفعول والمشار إليها في الفقرات (١ ، ٢ ، ٣) من هذه المادة الا وفقاً للضوابط والمدد وفي حدود النسب أو القيم التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء.

مادة (٩)

تستمر المحاكم في الفصل في الدعاوى المرفوعة أمامها قبل تاريخ العمل بهذا القانون وفق القانون القديم.

مادة (١٠)

تسري أحكام القانون المدني فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون، وبما لا يتعارض مع أحكامه.

مادة (١١)

١- مع مراعاة أحكام المادة (٩) من هذا القانون يُلغى العمل بالقوانين التالية:
أ. قانون تقييد إيجارات (دور السكن) رقم (٤٤) لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته.
ب. قانون تقييد إيجارات (العقارات التجارية) رقم (٦) لسنة ١٩٤١ وتعديلاته.
ج. قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته.
٢- يُلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (١٢)

يصدر مجلس الوزراء اللوائح والأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون

مادة (١٣)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
بتاريخ: ١٦ / ٢٠١٣/٦ ميلادية.
الموافق: ١٧ / شعبان / ١٤٣٤ هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

نفوذها.

٢. يكون تسجيل عقود الإيجار المبرمة قبل نفاذ هذا القانون اختيارياً بعد الإقرار بها أمام الموظف المختص.
٣. تستوفي الهيئة المحلية من المؤجر رسماً بنسبة خمسة بالمائة من مقدار أجره شهر واحد فقط ولمرة واحدة عند تسجيل عقد الإيجار أياً كانت مدة الإيجار شريطة أن لا يقل المبلغ المستوفى عن خمسة دنانير أو ما يعادلها بالعملة المتداولة.
٤. يجب على المؤجر تسجيل عقد الإيجار بالهيئة المحلية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبرامه ، وإذا لم يقم بالتسجيل خلال المدة المذكورة ، يُغرم بواقع نصف دينار عن كل يوم تأخير، بشرط أن لا تزيد عن مائتي ديناراً بالإضافة لرسوم التسجيل المقررة في الفقرة (٢) من هذه المادة.
٥. لا يجوز تسجيل عقد الإيجار إذا لم يتضمن أحد العناصر الأساسية الواردة في الفقرة (٢) من المادة (٣).
٦. تُنظم إجراءات تسجيل عقود الإيجار لدى الهيئات المحلية بموجب تعليمات تصدر عن وزير الحكم المحلي.

المادة (٥)

يكون لعقد الإيجار المسجل لدى الهيئات المحلية قوة السند التنفيذي في إحدى الحالات التالية:
١. المطالبة بتنفيذ عقد الإيجار.
٢. المطالبة بالأجرة المستحقة .
٣. المطالبة بتسليم المأجور حال انتهاء مدة الإيجار.

إخلاء المأجور

المادة (٦)

١- ينقضي عقد الإيجار بانتهاء مدته.
٢- يجب على المستأجر أن يرد المأجور عند انتهاء مدة الإيجار، فإذا أبقاها تحت يده دون حق كان ملزماً أن يدفع للمؤجر تعويضاً تراعى فيه أجرة المثل وما أصاب المؤجر من ضرر.

المادة (٧)

يجوز للمؤجر ، ولو قبل انتهاء مدة عقد الإيجار ، أن يطلب من المحكمة إخلاء المأجور في إحدى الحالات الآتية:
١- إذا لم يقيم المستأجر ، بالوفاء بالأجرة في ميعاد استحقاقها ، ما لم يقدم عذراً تقبله المحكمة .
٢- إذا أجز المستأجر المأجور من الباطن ، أو تنازل عنه ، أو تركه للغير بأي وجه من الوجوه ، أو قام بتغيير تقسيمات المأجور ، بغير إذن كتابي من المؤجر أو خالف شروط العقد.
٣- إذا رغب المؤجر في هدم أو تلية المبنى أو الإضافة إليه أو تعديله، مُراعاة التالي :
أ- عدم إمكانية إجراء التلية أو الإضافة أو التعديل مع بقاء المستأجر في المأجور ، وفقاً لما تقدره الجهة المانحة للترخيص .
ب- حصول المؤجر على كل التراخيص اللازمة من الجهات المختصة.
ج- منح المستأجر مهلة للإخلاء لا تقل عن ثلاثة أشهر بعد حصول المؤجر على التراخيص اللازمة.

د- أن يشرع المؤجر في إجراء الأعمال المرخص بها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخلاء المبنى.
فإذا لم يقيم المؤجر بالأعمال المرخص له بها، أو قام بتأجير المأجور لمستأجر آخر قبل قيامه بهذه الأعمال ، يجوز للمستأجر السابق طلب التعويض إذا كان له مقتضى .
هـ. تكون الأفضلية في استئجار العقار بعد إعادة بنائه أو تليته أو الإضافة عليه للمستأجر السابق.
٤- إذا كان المأجور واقعاً ضمن سكن المؤجر الخاص، ورغب في شغله بنفسه، أو زوجه أو أحد والديه أو أحد أولاده أو من تلزمه نفقته شرعاً بشرط مراعاة التالي :
أ. إخطار المستأجر قبل ثلاثة أشهر .
ب. أن يشغل المؤجر أو أي من الأشخاص المذكورين في الفقرة

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، وعلى قانون تقييد إيجارات (دور السكن) رقم (٤٤) لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته،
وعلى قانون تقييد إيجارات (العقارات التجارية) رقم (٦) لسنة ١٩٤١ وتعديلاته، المعمول بهما في محافظات غزة
وعلى قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته المعمول به في محافظات الضفة،
وعلى القانون المدني الفلسطيني رقم (٤) لسنة ٢٠١٢م،
وعلى مجلة الأحكام العدلية،
وعلى قانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة ١٩٩٧،
وبناء على إقرار المجلس التشريعي،
صدر القانون التالي:

تعريف

المادة (١)

لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والألفاظ التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:
المؤجر : مالك العين المؤجرة، أو من ينوب عنه، أو من يخول قانوناً بإبرام عقد الإيجار .
المستأجر : المنتفع بالعين المؤجرة سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.
المأجور: العقار محل عقد الإيجار .
الأجرة: البديل المتفق عليه بين المؤجر والمستأجر في عقد الإيجار ويشمل أيضاً مقابل الخدمات والزيادة في الأجرة في حال وجود اتفاق على ذلك.

نطاق تطبيق القانون

مادة (٢)

١ - تسري أحكام هذا القانون على جميع العقارات المؤجرة لأغراض السكن أو لأغراض تجارية أو صناعية أو حرفية أو مهنية التي لا تقل مدة إيجارها عن ثلاثين يوماً .
٢ - يستثنى من سريان هذا القانون ما يلي:
أ. أملاك الدولة العامة والخاصة.
ب. الأراضي الزراعية والمنشآت التابعة لها.
ج. الأراضي الفضاء.
د. أراضي الوقف وعقاراته.
هـ. العقارات المؤجرة من أرباب العمل إلى العاملين لديهم بحكم ارتباطهم بالعمل أو بسببه.
و. الأماكن المؤجرة لأغراض استثمارية كالتشقق المفروشة وغرف الفنادق والصالات وأماكن العرض والمسارح.
ز. أي جزء من العقار يؤجر لشخص أو أشخاص بهدف تقديم خدمات للعقار أو المنتفعين به.
٣- تُنظم أحكام تأجير العقارات الواردة في الفقرات (هـ ، و ، ز) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء.

عقود الإيجار وتسجيلها

مادة (٣)

١- تُبرم عقود الإيجار الخاضعة لأحكام هذا القانون كتابةً مُتضمنة جميع الشروط المتفق عليها.
٢- يجب أن تتضمن عقود الإيجار العناصر الأساسية التالية:
اسم المؤجر ، اسم المستأجر ، وجنسيتهما، أو من يمثلهما قانوناً وعنوانهما، و رقم بطاقة الهوية أو بطاقة التعريف، ومدة الإيجار وقيمة الأجرة ، وكيفية أدائها، وأوصاف المأجور ، والغاية من التأجير، وإمضاء الطرفين.

المادة (٤)

١. تُسجل عقود الايجار بعد التوقيع عليها أمام الموظف المختص لدى الهيئة المحلية التي يقع المأجور ضمن

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

المجلس التشريعي هو العنوان لوحدة الشعب الفلسطيني

لا تنقصنا الرؤية لفهم أبعاد المخطط الخبيث الذي يستهدف ضرب غزة المجاهدة والإساءة إلى شعبها وأهلها وحكومتها ومقاومتها الباسلة، ولا ينقصنا الوعي لإدراك مدى جدية البعض في التحالف الأثم مع قوى إقليمية ودولية للعودة على ظهر دبابة خارجية والإمعان في الاستقواء بالخارج بعيدا عن المصالح الوطنية لشعبنا وقضيتنا.

من هنا فإن حاجتنا اليوم تبدو أشد ما تكون إلحاحا إلى إعادة ضبط المفاهيم الوطنية كي تنسجم مع إيقاع مصالحنا العليا، وتتحرر من الالتحاق بالتبعية والعلاقة بالخارج الذي لا يبغي الخير لشعبنا ووطننا وقضيتنا، ويحاول جهده ضرب مسيرتنا الكفاحية وتفجير ساحتنا الفلسطينية وإعادتنا عشرات السنين إلى الوراء.

فوق هذا وذاك، فإن التحديات التي تعصف بالقدس والمقدسات والمخاطر المحدقة بثوابتنا الوطنية جراء استئناف المفاوضات العبيثة مع الاحتلال الصهيوني لا تدع مجالا أو هامشا للانتظار، فقد بلغ المخطط الصهيوني ضد الأقصى والمقدسات حدا بعيدا يخشى معه على مستقبل ومصير الأقصى والقدس والمقدسات في قادم الأيام، ما يتطلب وقفة وطنية عاجلة تعمل على استنهاض وتحشيد كل الجهود والطاقات الوطنية لمواجهة إجراءات ومخططات الاحتلال بحق المدينة المقدسة وأهلها الصامدين، والإسراع في إعداد وصياغة استراتيجية وطنية شاملة لرسم خارطة طريق لإنجاز مسيرة التحرر الوطني وسبل إدارة الصراع مع الاحتلال وحماية شعبنا وقضيتنا وثوابتنا الوطنية من عبث العابثين وتضييق المفرضين. ولا يخفى أن استئناف المفاوضات العبيثة في هذه المرحلة يخفي وراءه أجندة خطيرة تمس جوهر ثوابتنا الوطنية، وتحاول طي صفحة وملف الصراع مع الاحتلال، في ظل المعطيات والظروف القاسية التي تعيشها شعبنا وأمتنا.

في غمرة ذلك، تخرج علينا بعض الأصوات التي تتحدث عن إمكانية تعيين نائب لرئيس السلطة الفلسطينية في استمرار لمسلسل ذبح القانون الأساسي والتعدي على حرمة المنظومة القانونية التي أدمنت السلطة امتهاها طيلة المرحلة الماضية. إن دعوة بعض القيادات الفلسطينية في رام الله لتعيين نائب لرئيس السلطة يشكل تحايلا على القانون، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بعد تعديل القانون الأساسي الفلسطيني، ولا يمكن أن نتعقد أية مصالححة أو توافق وطني أو تجرى أية انتخابات أو تشكل أية حكومة إلا عبر المجلس التشريعي الفلسطيني حسب نصوص القانون والدستور الفلسطيني.

إن دعوتنا إلى تلمس سبل الوحدة والوفاق الوطني ليست دعوة طارئة أو تعبر عن ضعف أو مجازاة لمتطلبات المرحلة بقدر ما تعبر عن رغبة أصيلة في إعادة ضبط المسار الوطني وإعادة صياغة نظريتنا الوطنية على أسس وطنية سليمة تعتمد إلى تصحيح الخلل وتلافي الأخطاء والخطايا التي أثقلت وأرهقت كاهل شعبنا خلال المراحل الماضية.

بموازاة ذلك، نحتاج إلى إعادة تنشيط وتفعيل ساحتنا العربية والإسلامية عبر استنارة مكامن النخوة والغيرة في الأمة على القدس والمقدسات، واستنفار طاقاتها الكبرى لنصرة الأقصى والمدينة المقدسة في ظل الهجمة الصهيونية الشرسة التي تحاول حسم معركة تهويد المدينة المقدسة ومقدساتها وتغيير معالمها في ظل التحديات والظروف الداخلية الصعبة التي تعيشها معظم شعوبنا العربية والإسلامية.

ندرك تماما أن أرباب المخطط الأثم الذي يستهدف غزة وأهلها الصامدين يبتغون عزلنا عن عمقنا العربي والإسلامي، لأن عزلنا وإبعادنا عن شعوب أمتنا يشكل أولى حلقات التربص والاستهداف على طريق ضرب تجربتنا الديمقراطية ومحاصرة مسيرتنا الكفاحية ومسح ثوابتنا الوطنية الكبرى التي تشكل لب وجوهر قضيتنا العادلة.

رغم ذلك، سيبقى هدفنا الأكبر الاحتلال أولا وأخيرا، ولن تضل المقاومة طريقها الجهادي والكفاحي لتحرير فلسطين في أي مرحلة من المراحل مهما بلغت المحن والتضحيات، ولن تلتفت لتعيق الناعقين الذين يرفعون عقيرة عبثهم وصراخهم هنا وهناك، وستتحطم كل أشكال المؤامرة على شعبنا وقضيتنا على صخرة وعي وسمود شعبنا بإذن الله تعالى وتكاتفه الرائع وراء مقاومته في مواجهة دعاة الفتنة والتخريب.

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

لحل إشكالات تطبيق قانون هيئة الزكاة

المجلس التشريعي يرفع

اجتماعا للحكومة والتشريعي وهيئة الزكاة

المثارة واقتراح الحلول المناسبة.

بدوره شدد الظاظا على أهمية القانون، مبدياً استعداد الحكومة ومجلس الوزراء لتنسيب أعضاء جدد لمجلس أمناء هيئة الزكاة وإرسال الأسماء للمجلس التشريعي للمصادقة عليها.

من ناحيته أكد النائب الغول على أهمية القانون الذي يهدف إلى تحقيق منفعة للطبقات والشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً، مبدياً استعداد كريس للجنة القانونية لإجراء أي تعديلات تساهم في تطبيق القانون، كما اقترح أن تحال إشكالية خصم الزكاة من رواتب الموظفين إلى رابطة علماء فلسطين لإبداء الرأي الشرعي فيها.

بدوره أكد نصار على ضرورة تبني رؤية واضحة لآليات صرف الزكاة، مطالباً مجلس أمناء هيئة الزكاة باقتراح لائحة تنفيذية تفصل نسب الصرف وبنوده بالاتفاق مع الحكومة.

الجدير ذكره أن قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني صدر في ٢٣/٩/٢٠٠٨م عن المجلس التشريعي الفلسطيني لتحصيل الزكاة، وأكد القانون على أن دفع الزكاة للأفراد يكون طوعاً، أما بالنسبة للشركات والمصارف والمؤسسات يكون جبراً لهيئة الزكاة. وقد فصل القانون الأموال التي تجب فيها الزكاة ومقاديرها، بالإضافة إلى تنظيم أحكام خاصة بهيئة الزكاة الفلسطينية ومجلس الأمناء.

رعى المجلس التشريعي أمس اجتماعاً في مقره الرئيس بمدينة غزة بهدف بحث الإشكاليات التي تعترض تطبيق قانون تنظيم الزكاة الصادر عام ٢٠٠٨.

وشارك في اللقاء الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي والمهندس زياد الظاظا نائب رئيس الوزراء، ورئيس مجلس أمناء هيئة الزكاة د. علاء الرفاتي، ورئيس اللجنة القانونية بالتشريعي النائب المستشار محمد فرج الغول والنائب جمال نصار.

وعرض الرفاتي جملة الإشكالات التي تعترض تطبيق قانون هيئة الزكاة، وأبرزها علاقة الهيئة بالمجلس التشريعي والحكومة وعدم وجود لائحة تنفيذية للقانون، إضافة إلى الغموض الذي يعتري بعض نصوص القانون، وإشكالية خصم الزكاة من رواتب الموظفين، فضلاً عن علاقة هيئة الزكاة بالجمعيات والهيئات غير الرسمية التي تختص بجمع الزكاة.

من جهته أكد د. بحر على حرص المجلس على تذليل العقبات أمام تطبيق القانون حتى لو استدعى الأمر إجراء تعديل على قانون الزكاة، عارضا استضافة اجتماع موسع يضم كل من مجلس أمناء هيئة الزكاة ولجان المجلس التشريعي المختصة، وممثل من الحكومة، بالإضافة إلى ممثل من رابطة علماء فلسطين؛ وذلك لمناقشة جميع الإشكالات

النائب الحية: لن يرهبنا الحصار أو تهديدات الاحتلال



أكد الدكتور خليل الحية رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية أن الاحتلال الصهيوني سيرى ما لم يكن يتخيله عقل ولم يكن في حسابه في حال إقدامه على شن حرب جديدة على غزة.

وقال النائب الحية -خلال مشاركته في حفل تأبين الشهيد القسامي محمد لطفي عابد وسط حضور عدد كبير من قيادة حركة حماس وحشد جماهيري كبير في كلمة وجهها لوسائل الإعلام الكاذبة- "اكذبوا ما تشاءون فلن تنحرف

البوصلة، وعدونا واحد". وأضاف: "أعرفتم يا شعبنا أين تذهب أموالنا ومحمد عابد خير شاهد ودليل أن أموالنا تذهب للإعداد والتجهيز للمرحلة الفاصلة مع العدو الصهيوني". وأكد الحية أن أعداد المجاهدين في كتائب القسام ستبقى تتضاعف وسندعمهم بكل قوة لنجهزهم لمرحلة تحرير فلسطين بإذن الله". وتوجه إلى الشعب الفلسطيني قائلاً: "لن يرهبنا حصار ولا تهديدات ولا تحريض المغرضين وسنبقى الأوفياء لشعبنا ودماء الشهداء".

النائب موسى: حماس بصدد وضع

رؤية لإدارة قطاع غزة بالشراكة مع الفصائل قريباً

أعلن النائب يحيى موسى أن حركة حماس بصدد بلورة رؤية لطرحها على الفصائل الفلسطينية بغرض تشكيل إدارة مشتركة في قطاع غزة.

وقال موسى إن رؤية الحركة ستعرض في وقت قريب لتكون أساس دعوتها لإدارة مشتركة للأوضاع في القطاع.

وأضاف موسى أن الهدف من رؤية حماس «تجاوز المرحلة الراهنة وفتح آفاق جديدة لاستعادة القيادة الفلسطينية الموحدة في ظل التعقيدات الحاصلة في المشهد الفلسطيني».

وبهذا الصدد قال موسى إن حماس طرحت الإدارة المشتركة في جميع الأوساط الفلسطينية واستمعت إلى رؤية الفصائل التي عرضت رؤيتها الخاصة للخروج من الأزمة القائمة.

وأضاف أن «البحث جار في شكل الإدارة المشتركة المقترحة سواء من خلال هيئة وطنية أو حكومة واحدة أو عبر مرحلة انتقالية تقود إلى ائتلاف وطني خاصة أننا نحتاج إلى حل إبداعي قادر على علاج الأزمة».

وأكد موسى أن رؤية «حماس تريد أن تعالج قضية استنهاض الحركة الوطنية الفلسطينية والإدارة المشتركة للسلطة باعتبار ذلك جوهر إنهاء الانقسام الداخلي ومدخل مباشر له».

وقال إن حماس معنية بالشراكة الوطنية التي تستنهض المشروع الوطني التحرري وتجمع الشعب الفلسطيني على إستراتيجيات متفق عليها وتتجاوز حالة الانقسام القائمة.

دان عودة السلطة للمفاوضات في ظل استمرار

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة لبحث سبل مواجهة

**د.بحريحي المرابطين في الأقصى
ويحذر من مواصلة الصهاينة
والمستوطنين اعتداءاتهم بهدف
تقسيم الأقصى وتهويده وتغيير
معلمه**

**هنية: وجهتنا القدس والأقصى
ولن نضل السبيل رغم الظروف
الضاغطة ومعركتنا الأساس هي
تحرير أرضنا وحماية مقدساتنا
واستعادة حقوقنا**

حذر المجلس التشريعي الفلسطيني من قيام الاحتلال والمستوطنين الصهاينة بمواصلة اعتداءاتهم على المسجد الأقصى بهدف تقسيمه وتهويده وتغيير معالمه خلال المرحلة القادمة، داعياً المنظمات والمحاكم الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة وتوفير الحماية القانونية والعملية للقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية. وأكد التشريعي خلال جلسة خاصة عقدها لبحث سبل مواجهة انتهاكات وجرائم الاحتلال بحق القدس والمسجد الأقصى- أن



شعب فلسطيني مرابط مقاوم ومدرك لطبيعة المسؤولية التي يتحملها والأمانة التي يحملها. وفيما يتعلق بموضوع المفاوضات قال هنية إن هذه المفاوضات محكوم عليها بالفشل وهي مفاوضات تحريك وليس تحرير وهي تحريك لأغراض بعيدة عن المشروع الوطني الحقيقي. وأضاف: "نحن بحاجة إلى عمل مختلف في مواجهة الأوضاع الراهنة وهو استحضار لرؤى واستراتيجيات عملنا من خلالها ولكنها تحتاج إلى تفعيل أكثر وتجميع الكل الوطني عليها". وأكد هنية أن حماس لديها الجاهزية لأن تبادر لطرح الموضوع على القوى داخل الأرض المحتلة وخارجها للإجماع على خيار المقاومة والثوابت الفلسطينية، وكشف أنه خلال الأيام الماضية بدأت الخطوات وتم عقد اجتماع مع كل الفصائل الفلسطينية. وأضاف: "هناك بحث جدي في الأوضاع الراهنة وكيفية الخروج منها ومرتکز الحديث عن قضية المفاوضات وإنهاء الانقسام والمقاومة وكيفية استعادة وحدتنا الوطنية، وكان هناك توجهات إيجابية تحتاج مزيد من البلورة".

وأكد هنية أن غزة مثلت عنوان الصمود وهي مهد المقاومة وشكلت تحالفا دوليا متضامنا مع القضية الفلسطينية وهي من أشعلت وألهمت ثورات الربيع العربي وهي نموذج صمود وقاعدة صلبة ومن هنا تأتي مطالبتنا بعدم المساس بغزة وصمودها. وطالب هنية السلطة بالتحرر من قيودها وأن تتوجه لإنهاء الانقسام بشكل حقيقي يعيد لشعبنا وحدته الكاملة.

وقال هنية في ختام كلمته أننا "لسنا في معزل عما يدور حولنا، وطول الحرب تفرع في شمال الوطن وعلى أبواب الشام، وهناك حراك موجود وقد تتدرج الأمور، ونحن لدينا ثوابت هي أننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ونرفض أي تدخل أو عدوان عسكري على أي دولة عربية أو إسلامية، ومن ثوبتنا أننا لا نقبل أن يتحول أي نظام عربي لأداة وآلة قمع ضد شعبه، ونحن نقف مع شعب سوريا الشقيق وفي نفس الوقت ضد العدوان العسكري على سوريا".



تقرير لجنة القدس والأقصى
وتلا النائب د. أحمد أبو حلبية مقرر لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي تقرير لجنة القدس والأقصى، مستعرضاً

القدس واحدة من الثوابت الإسلامية والوطنية الكبرى، والمجلس التشريعي يحيطها دائماً بالمتابعة والعناية والاهتمام الشديد". وأكد هنية أن هذه الجلسة تأتي بشكل استثنائي بالنظر للبيئة الفلسطينية والعربية والدولية المحيطة بالقدس والأقصى والتطورات التي نمر بها، مضيفاً: "من هنا تكتسب الجلسة أهمية خاصة في متابعة قضية القدس، ومن دلالات هذه الجلسة أننا كفلسطينيين وغزة بشكل خاص رغم أننا نعيش في ظروف صعبة إلا أننا لا ننسى القدس وما يجري فيها ونرحل إليها كل يوم بقلوبنا ومشاعرنا وعيوننا وجهتنا وجهادنا". ولفت هنية إلى أن القدس تأتي في مقدمة الاهتمامات للحكومة الفلسطينية في غزة والمجلس التشريعي ورغم الظروف الضاغطة علينا فإننا لا ننسى المسجد الأقصى، متابعا: "رغم الحملة الظالمة التي تمر بها قضيتنا وغزة بشكل خاص ومحاولة جر المقاومة الفلسطينية أو غزة إلى معارك جانبية بعيدا عن المعركة الأساس وبعيدا عن العدو المركزي لشعبنا، إلا أن هذا اللقاء يؤكد أننا نقود شعبنا نحو القدس ولمقاومة الاحتلال ونقود شعبنا لمحاربة العدو وليس لمحاربة مصر ولا استعادة أي دولة عربية أخرى".

وأشار هنية إلى أنه ورغم الحملة الظالمة التي لم تمر من قبل على شعبنا وقضيتنا وهذا التحول المؤلم والمحزن في الثقافات والقيم والمفاهيم وفي أدوار الدول الكبرى تجاه القضية إلا أننا لم نفقد البوصلة ولن نفقدنا، وهذا دليل يؤكد عليه المجلس التشريعي اليوم بأن وجهتنا القدس والأقصى وعدونا الصهيوني هو العدو المركزي. وأكد هنية خلال كلمته أنه رغم الحملات المؤلمة التي نتعرض لها فلن نفقد الرؤية ولن نضل السبيل وسنظل في معركتنا الأساس وهي تحرير أرضنا وحماية مقدساتنا واستعادة حقوقنا.

وأضاف: "إننا فخورون بالمرابطين في المسجد الأقصى المبارك وأهلنا في القدس وفلسطين المحتلة حيث أن النفير أمس في الأقصى كان ذو مغزى عظيم وحقق أهدافه في منع الصهاينة من اقتحام المسجد الأقصى"، مؤكداً على هوية القدس في مواجهة التصريحات الصهيونية بيهودية الدولة حيث كان شعبنا يرد بالصمود العارية من خلال رباطه في المسجد الأقصى ويؤكد أن الأرض لنا والقدس لنا. وشدد على أن محاولات العدو الصهيوني الرامية لتغيير معالم المسجد الأقصى فاشلة طالما هناك



د. بحر: تحذير وإدانة

وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، محذراً من مواصلة الصهاينة المجرمون وقطعان المستوطنين اعتداءاتهم على المسجد الأقصى وتغيير معالمه، مضيفاً: "في كل يوم يستصرخ المسجد الأقصى العالم العربي والإسلامي وقادة الأمة ولا مجيب. صمت عربي مميت".

واستهجن بحر استمرار سلطة رام الله برئاسة محمود عباس في المفاوضات العنيفة، لافتاً إلى أنهم يعودون إلى المفاوضات بضغط أمريكي كما اعترف بذلك زعيمهم عباس.

وتابع: "يعودون والاستيطان يزداد يوماً بعد يوم، وقد تخلوا عن شروطهم التي أعلنوها بأنفسهم، يعودون بدون غطاء فلسطيني لا شعبي ولا فصائلي، يعودون والتنسيق الأمني على قدم وساق، يعودون والأجهزة الأمنية الفلسطينية تتسابق لضرب المقاومة واعتقال الشرفاء من أبناء شعبنا في الضفة لإرضاء لاحتلال الصهيوني، يعودون للمفاوضات في ظل الأحداث في مصر ويعلنون أنهم يريدون دخول قطاع غزة على دبابة مصرية كما أعلنوا من قبل أنهم يريدون أن يدخلوا قطاع غزة على ظهر دبابة إسرائيلية".

وأضاف: "هؤلاء القوم لا ينتمون لهذا الوطن ولا يمتنون له بصلة لا من قريب ولا من بعيد، فهؤلاء غرباء خارجون عن الصف الوطني وسيلفظهم شعبنا ولو بعد حين".

وبعث بحر بالتحية للمرابطين في المسجد الأقصى وخاصة للشيخ رائد صلاح شيخ المسجد الأقصى الذي يعلن النفير العام للانتصار للأقصى والذي لا يعترف بقرار المحكمة الصهيونية في إبعاده عن المسجد الأقصى ويصر على العودة لدخوله.

هنية: القدس أولويتنا



من ناحيته أثنى رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية على الجلسة الهامة التي يعقدها المجلس التشريعي للاستماع لتقرير لجنة القدس والأقصى قائلاً: "هذه ليست الجلسة الأولى التي يعقدها المجلس لبحث قضية القدس، وقد تكون الجلسة المائة خاصة أن

آخر الانتهاكات بحق المسجد الأقصى والمتمثلة في استمرار الحفريات الصهيونية وإقامة شبكة أنفاق متشعبة أسفله وفي محيطه، واستخدام العدو الصهيوني المواد الكيماوية لتفتيت الصخور في أساساته، وكذلك إحاطة المسجد الأقصى بعشرات البؤر الاستيطانية الصهيونية والكنس اليهودية مثل كنيس الخراب وكنيس الهيكل وكنيس فخر إسرائيل، وإقامة ملاه ليلية بجواره. وأضاف: "من أبرز انتهاكات الاحتلال إقامة العدو الصهيوني العديد من المشاريع الصهيونية في محيط المسجد الأقصى من الجهتين الجنوبية والغربية كالحداثق التلمودية ومبانٍ لمحاكاة الهيكل المزعموم بهدف طمس المعالم والآثار الإسلامية خاصة في منطقة قصور الأمويين جنوب الأقصى وغرب ساحة البراق غرب الأقصى ومقبرة باب الرحمة الإسلامية".

التوصيات

وأوصى تقرير لجنة القدس والأقصى باستمرار التأكيد على حقنا الشرعي والمقدس في مسجدنا الأقصى المبارك والقدس التاريخية والدفاع عنهما بالغالي والنفيس بالمهيج والأرواح، مطالباً جميع الفصائل والقوى الفلسطينية الوطنية والإسلامية بالعمل على إنهاء الانقسام وتوحيد الجهود وتوجيهها لنصرة قضايانا العادلة وفي مقدمتها القدس والأقصى.

زار جرائم الاحتلال بحق شعبنا ومقدساتنا

انتهاكات وجرائم الاحتلال بحق القدس والمسجد الأقصى

تقرير لجنة القدس يدعو المنظمات والمحاكم الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة وتوفير الحماية القانونية والعملية للقدس والمقدسات

النواب يدعون إلى إطلاق حملة إعلامية واسعة لتعرية المفاوضات وتحشيد شعبنا وأمتنا للحفاظ على القدس والمقدسات والثوابت الوطنية

القدس والأقصى ستبقى وجهتنا الثابتة والدائمة، وأنا لن نفقد البوصلة ولن نضل السبيل، مشدداً على أن معركتنا الأساس هي تحرير أرضنا وحماية مقدساتنا واستعادة حقوقنا المشروعة. ودان التشريعي خلال الجلسة عودة السلطة الفلسطينية إلى المفاوضات العنيفة في ظل استمرار جرائم الاحتلال بحق أرضنا وشعبنا ومقدساتنا، داعياً إلى إطلاق حملة إعلامية واسعة لتعرية المفاوضات وتحشيد شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية للحفاظ على القدس والمقدسات والثوابت الوطنية.

هذه الأمة، مؤكداً على الهوية الإسلامية للمسجد الأقصى وبيت المقدس. ونوه النائب الشرافي إلى أن الاعتداءات الإجرامية المتكررة على المدينة المقدسة توجب على الأمة وقفة إسلامية كبرى للدفاع عن هذه الأرض المباركة وللحفاظ على مسرى رسول الله الأمين صلى الله عليه وسلم من خلال الزحف الشعبي، داعياً الجيوش العربية أن تتحضر لتحرير المسجد الأقصى وتعد للأمر عدته بدلاً من التجرد على الشعوب. ووصف الشرافي زيارات المسؤولين العرب للمسجد الأقصى بالزيارات المشبوهة التي تتم بالتنسيق مع الاحتلال وتضفي عليه الشرعية.

وتابع: "بالنسبة لسلطة عباس فإنه من الواجب وقف هذه المفاوضات الإجرامية والعمالة الأمنية المسماة بالتنسيق الأمني". ودعا الشرافي فضائل شعبنا لإنهاء الانقسام والتوجه نحو المصالحة الحقيقية، مطالباً جميع الفضائل بدفع ثمن المصالحة وأن تحافظ على ثوابت شعبنا الفلسطيني، ملفتاً إلى أن المفاوضات عبثية وإجرامية وأن التنسيق الأمني عمالة ولا بد من إجراء محاكمة ولو شعبية لمحمود عباس.

النائب يونس أبو دقة أما النائب يونس أبو دقة فأكد أن هناك تصاعداً خطيراً في مستوى الانتهاكات الصهيونية للمسجد الأقصى المبارك في ظل الأعياد اليهودية، محذراً من الإجراءات المتخذة بحق شعبنا في المدينة المقدسة والتي تهدف من خلالها الاحتلال لتجهيز أصحاب الأرض الحقيقيين وإبعادهم عنها تمهيداً لتحويلها بالكامل. كما حذر من أن الاحتلال سيقوم بتقسيم المسجد الأقصى كما فعل من قبل بالحرم الإبراهيمي في الخليل.

ودعا أبو دقة كل من يستطيع الوصول للمسجد الأقصى للرباط فيه ومنع المتطرفين من اقتحامه وتدنيسه، معتبراً أن كل الدعوات التي تدعى حق اليهود بالمسجد الأقصى هي دعوات باطلة شرعاً وقانوناً وغير مقبولة من الناحية الوطنية. وأوضح أبو دقة أن الاحتلال لديه خطط جاهزة لتحويل المدينة المقدسة وهو يمشي نحو تطبيقها خطوة بخطوة ومرحلة تلو الأخرى في ظل حالة من الصمت العربي والإسلامي، موصياً بتفعيل قضية

وكذلك في الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي للحديث عن القدس وتعريف الجيل بمكانتها وفضائلها نصرة لها وللمسجد الأقصى، مشدداً على ضرورة التركيز على الهجمة الصهيونية المستمرة وحالة التهويد التي يتعرض لها المسجد الأقصى.

النائب محمد فرج الغول من جهته أكد النائب محمد فرج الغول أن الاحتلال في كل يوم يرتكب جريمة جديدة بحق المسجد الأقصى عبر الإجراءات والخطوات التي يتخذها بشكل يومي بحق المسجد الأقصى ومدينة القدس، مشدداً على أن جريمة الاحتلال مركبة ومستمرة وتصنف من الجرائم الدولية ومكتملة الأركان مع سبق الإصرار والترصد.

وأوضح الغول أن هذه الجرائم موثقة توثيقاً قانونياً وإعلامياً وسياسياً، حيث ترتكب الجرائم تحت بصر كل العام وسمعه في تحد صريح لكل المواثيق والقوانين الدولية، داعياً إلى تفعيل اللجان التي تم تشكيلها في المجلس والجامعة العربية والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ومنظمة المؤتمر الإسلامي واتحاد المحامين العرب واتحاد البرلمانين الإسلاميين والعمل على تفعيل الدعاوى المتكررة بدون كلل أمام المحاكم الدولية لمحاكمة قادة الاحتلال على الجرائم المرتكبة بحق شعبنا الفلسطيني وأرضه ومقدساته واتخاذ كل الوسائل التي يمكن تفعيلها من أجل مناهضة الاحتلال ومواجهته ولجمه عن ارتكاب مزيد من الجرائم. وطالب الغول بفضح الموقف المتأمر لمحمود عباس وزمرته أمام العالم من خلال التنسيق الأمني لملاحقة المقاومة ومنعها من القيام بدورها تجاه حماية المسجد الأقصى ومواجهة إجراءات الاحتلال وعدم ممارسة حقنا كفلسطينيين من خلال منع عباس من اللجوء للمحاكم الدولية لملاحقة المجرمين، معتبراً أن ما يقوم به عباس يشكل ضوئاً أخضر للاحتلال لارتكاب مزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

النائب يوسف الشرافي بدوره أشار النائب يوسف الشرافي إلى أن الحديث عن فلسطين والقدس والمسجد الأقصى هو حديث عن سياسة تنتمي إلى دين وحديث عن عقيدة

الإعلام المرئي والمقروء والمسموع من خلال خطة ممنهجة لفضح الانتهاكات الصهيونية في المدينة المقدسة ومسجدها الأقصى المبارك، وتفعيل البعد القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة وقادتهم وفضحهم في المحافل الدولية ومقاضاتهم في المحاكم الدولية والوطنية في العالم لاقتراحهم جرائم الحرب والتطهير العرقي ضد الإنسانية بحق الأرض والإنسان والمقدسات والآثار وكل شيء في القدس. وطالب النائب أبو حلبية الأمين العام للأمم المتحدة ومؤسسات مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العمومية للأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية ومنظمة الهلال الدولية ومنظمة الصليب الدولية بضرورة توفير الحماية القانونية والعملية لمدينة القدس ومقدساتنا الإسلامية والمسيحية فيها وأهلنا المقدسيين والحفاظ على حقوقهم الشرعية المقدسة السياسية والإنسانية والمدنية والدينية، داعياً في الوقت نفسه لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة ومقاضاتهم على جرائم الحرب والتطهير العرقي التي يقترفونها بحق مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك وكل شيء في هذه المدينة المقدسة.

مداخلات النواب

النائب إسماعيل الأشقر

فقد شكر النائب إسماعيل الأشقر لجنة القدس والأقصى على تقريرها الوافي، مثنياً ما تضمنه التقرير لكافة الجوانب والأخطار المحدقة بالمسجد الأقصى المبارك جراء أطماع الصهاينة واعتداءاتهم المتكررة عليه وعلى أبناء شعبنا في مدينة القدس. واقترح الأشقر على الفضائل الفلسطينية والشخصيات الاعتبارية وممثلي الشعب الفلسطيني القيام بتنظيم اعتصام أسبوعي نصرة للقدس والأقصى نهاية كل أسبوع على أن يكون في ساحتي المجلس التشريعي في الضفة وغزة لربط الجماهير أكثر بقضية القدس وحتى يبقى المسجد الأقصى حاضراً في وجدان أبناء الأمة العربية والإسلامية.

وطالب النائب الأشقر وزارة التربية والتعليم بضرورة تخصيص حصص أسبوعية في كافة المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة الغوث



كما طالب الفضائل بأخذ زمام المبادرة من جديد بتفعيل المقاومة بكل أشكالها وفي مقدمتها المقاومة المسلحة في العمق الصهيوني دفاعاً عن القدس والأقصى والمقدسات.

ودعا المفاوض الفلسطيني لوقف المفاوضات مع العدو الصهيوني الذي يستغل هذه المفاوضات للاستمرار في فرض سياسة الأمر الواقع لتحويل القدس والمسجد الأقصى المبارك والمقدسات ومصادرة الأرض الفلسطينية ونشر سرطان الاستيطان على نطاق واسع في جسد هذه الأرض في القدس والضفة الفلسطينية والأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨م.

كما دعا السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية في الضفة الفلسطينية لرفع يدها الثقيلة عن رجال المقاومة في الضفة الفلسطينية حتى يتمكنوا من القيام بواجبهم الجهادي في القدس والعمق الصهيوني نصرة للقدس والأقصى والمقدسات.

ودعا أبو حلبية أيضاً الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للقيام بالواجب المطلوب منهما نصرة للقدس والأقصى والمقدسات، مطالباً جميع القادة العرب والمسلمين بتقديم الدعم المالي المطلوب لمشاريع صمود أهلنا في القدس والمسجد الأقصى المبارك، وتفعيل الصناديق واللجان الداعمة للقدس، والقيام بحملة إعلامية مكثفة على مستوى

المجلس التشريعي يدعو الجامعة العربية و«التعاون الإسلامي» والقادة العرب والمسلمين لتقديم الدعم المالي المطلوب لتعزيز صمود المقدسيين

للتهيؤ للانخراط في جيش القدس في الوقت القريب وإننا لنشعر بأننا نحن الأعلى بجهادنا وعقيدتنا".



النائب خليل الحية

أما النائب خليل الحية فقال إن ما تتعرض له مدينة القدس والمسجد الأقصى يثير المشاعر والعواطف وروح الثورة في ضمير الشعب الفلسطيني وقواه الحية، مثمناً دور لجنة القدس

في رصد ومراقبة ما يجري، الأمر الذي مكنها من إصدار هذا التقرير الجامع.

وطالب الحية بتعميم هذا التقرير بعد شموله على توصيات ومداخلات زملائه النواب على جميع البرلمانات في العالم العربي والإسلامي، مطالبا الفصائل بالقيام بجهد كبير وتنسيق فيما بينها لإطلاع العالم على ما تتعرض له القضية والثوابت الفلسطينية من مخاطر.

وشدد على أن المعول الأساسي هو على شعبنا العظيم والشعوب العربية، مطالبا الشعب الفلسطيني وكل المناصرين له من القوى العربية والإسلامية الحية القيام بفعاليات لمناصرة القدس وتجريم محاولات التفريط به وطمس هويته وتنظيم وقفات احتجاجية أمام المؤسسات الدولية والسفارات الصهيونية في كل العواصم.

ودعا الحية لتنظيم مؤتمر دولي للقدس والأقصى ووضع جدول قانوني وسياسي ضد جرائم الاحتلال، مهيبا بالشعوب العربية والإسلامية وكافة القوى الفاعلة للنفي العام لحماية المسجد الأقصى والقدس من المخاطر المحدقة بهما.

النائب محمود الزهار



بدوره ركز النائب محمود الزهار في مداخلة على الثوابت الفلسطينية التي قال أنها لدى البعض سلعة بدون مضمون ووزن حقيقي، مشددا على أنها كلمة كبيرة وعظيمة وبساء استخدامها من قبل بعض الناس.

وأكد أن ما يجري في القدس من انتهاكات بشكل يومي ودائم إنما يشكل مساساً جوهرياً بالثوابت الفلسطينية الكبرى وفي مقدمتها القدس والمسجد الأقصى، منوها إلى أن الاحتلال يهدف من خلال إجراءاته وممارساته القذرة على الأرض للمساس بثوابتنا المركزية المتمثلة بالإنسان والأرض والعقيدة والمقدسات.

وأضاف الزهار بأن كل الأمم السابقة التي أخرجت من ديارها عنوة حاربت في سبيل الله من أجل إعادة الأرض والديار والعودة إليها وبذلت في سبيل ذلك الغالي والنفيس.

ونصح الزهار بتنظيم أكبر حملة إعلامية تحمل اسم حملة الثوابت الفلسطينية للتأكيد عليها والتمسك بها بغية تعرية المفاوضات وممارستها والقائمين عليها والمخططين والمنظرين لها، حتى لا تحل مصطلحات غير مقبولة في قاموسنا الوطني وحتى لا تصبح سياسة المفاوضات، أو دويلة صغيرة على حدود عام ٢٧، أو التعاون الأمني في عقول البعض من الثوابت الفلسطينية التي يجب المحافظة عليها.

وفي ختام الجلسة أقر نواب التشريعي تقرير لجنة القدس والأقصى بالإجماع.

أولوياتها. وواصل عدوان حديثه بالقول: "إن الدعم الغربي للاحتلال وعلى رأسه دعم الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر السبب الرئيس فيما يجري في القدس، حتى أصبحت دولة الكيان تشعر أنها فوق القانون الدولي، وأن مجلس الأمن ليس بمقدوره محاسبتها على جرائمها".



النائب يحيى موسى

أما النائب يحيى موسى فقد أوضح أن القضايا التي نواجهها قضايا كبيرة جدا وليست قضايا جزئية لذا ليس من الممكن أن تقدم لها معالجات بسيطة، منوها إلى أن شعبنا يتعرض للتأمر الدولي والإقليمي والتواطؤ المحلي لثنيه عن أهدافه الوطنية والاستراتيجية الكبرى.

وأعرب موسى عنى أنه في أن يبذل كل فصيل فلسطيني ما بوسعه حتى لا تصبح الحركة الوطنية ككل مأزومة على اعتبار أن المقاومة تحاصر الآن حتى لا تستطيع أن تدافع عن شعبنا، وأن المشروع الآخر الذي يحمله الآخرون مشروع تفرطي تفكيكي تنازلي.

وأشار موسى إلى ضرورة أن نمتلك أهدافا وطنية واضحة يلتف عليها الجميع ونمتلك قيادة جامعة تقود الشعب الفلسطيني في كل مكان في الداخل والخارج في إطار عملية تحررية ويجب أن نجتمع على استراتيجية كفاحية واضحة.

وأضاف: "نحن أحوج ما نكون للتمسك بالثورة بكل أبعادها وفي هذه اللحظة التاريخية أقترح أن تبادر غزة التي أعطت نماذج في الصمود وتقديم الحلول للأزمات أن يربى المجتمع على الثقافة الوطنية وأدعو لاعتصام مفتوح في ساحة عامة بغزة لتكون جامعة وطنية تمثل المنبر الذي يطل على كل العالم بقضايانا وأزماتنا وتطلعاتنا المستقبلية".

وطالب موسى غزة أن تحمي مسيرة الربيع العربي ويكون مثل هذه الفعالية في الضفة الغربية تمهيدا لجمع الحركة الوطنية على كلمة سواء على أن يلعب المجلس التشريعي دورا رائدا في جمع القوى في لقاء شامل وعام، داعيا حركة حماس لعدم التعامل مع ردود الأفعال وتقديم مشروع وحدوي متكامل وطرحة للعلن ليجمع الناس عليه.



النائب مشير المصري

من طرفه أكد النائب المصري أن المفاوضات شكلت مظلة لتهويد القدس واستمرار الاستيطان بل إن وتيرة هذه الجرائم ازدادت بشكل متسارع في ظل المفاوضات التي تجريها السلطة مع الاحتلال وممثليه.

وشدد المصري على أن الاحتلال يسابق الزمن في فرض معادلات ووقائع جديدة على الأرض ليتمكن من تنفيذ خطته الخطيرة في ظل الانشغال العربي والإسلامي في قضاياهم الخاصة، منوها إلى أن هذا الأمر يدعوا شعبنا وفصائلنا لمزيد من اليقظة والانتباه لمواجهة ذلك بكل الوسائل المتاحة. وأضاف المصري بالقول: "إن الأولى بالأمة أن تشكل جبهات إنقاذ وحرركات ترمد ضد الاحتلال ونصرة الأقصى وقضيته المركزية بدل من تفتيت وحدتها والانقلاب على إرادتها، وندعو شباب الأمة

بالاحتلال لحماية سلطته إذا ما اندلعت حرب في المنطقة.

وفيما يتعلق بالتقرير قال: "لا بد أن يتضمن التقرير دعوة الفصائل بعمل ثورة شاملة في الضفة الغربية فالمسجد الأقصى يستحق أن نقدم من أجله دماءنا، ونحن نريد ثورة شعبية متواصلة تحت مسمى ثورة التحرير والخلاص، تحرير الأقصى من الاحتلال والخلاص من أذنابه"، داعيا الشعوب لتنظيم مسيرات مستمرة احتجاجا على موقف حكوماتهم مما يحدث في الأقصى، وبضرورة استحداث لجنة خاصة بالقدس في كل برلمان عربي وإسلامي للمتابعة وتفعيل القضية.



النائب هدى نعيم

من ناحيتها أوضحت النائب هدى نعيم بأن مدينة القدس ليست بحاجة لكثير من الكلام بل هي بحاجة إلى كل عمل مخلص يواجه المجرمين المحتلين مع ضرورة العمل على كافة الصعد لتوفير مقومات الصمود لأهل المدينة وذلك بمساندة إخواننا العرب والمسلمين، معربة عن اعتقادها بأن القدس بحاجة ماسة للمقاومة بكافة أشكالها خاصة كسر عزلة المسجد الأقصى من خلال أداء جميع فئات شعبنا الفلسطيني الصلاة فيه.

وقالت: "إن كل الجهود المبذولة من أجل مدينة القدس لا شك أنها تؤثر في الاحتلال لكنها لن ترقى إلى التحرير دون المقاومة المسلحة التي لا بد أن تسعى كل الفصائل على تفعيلها وصولا لتحرير القدس والأقصى".

وأضافت نعيم بالقول أنه يجب على الكل الفلسطيني أن يجبر أبو مازن عن وقف التفاوض والتنسيق الأمني من خلال الفعاليات الشعبية وال جماهيرية.



النائب عاطف عدوان

بدوره شكر النائب عاطف عدوان لجنة القدس على تقريرها الذي قال أنه يأتي في وقت تعانِي فيه مدينة القدس وتعرض لهجمات متوالية من قبل المستوطنين مستغلين انشغال العالم العربي وخاصة

جمهورية مصر العربية كدولة قائدة في العالم العربي والإسلامي لكونها تشهد اضطرابات بسبب ما جرى فيها مؤخرا من انقلاب عسكري وانشغال مصر الدولة بالتالي في أمورها الداخلية، منوها إلى أن هذا الأمر نراه يتكرر في كثير من البلاد العربية وهو من شأنه الهاء أمة العرب عن قضية القدس على الرغم من كونها قضية الأمة الأولى والمركزية.

وأشار إلى أن ذلك هو السبب في جراءة الحكومة والمتطرفين الصهيونية للقيام بمثل هذه الاقتحامات للمسجد الأقصى، واتخاذ إجراءات ومحاولات تغيير معالم القدس من المعالم الإسلامية إلى معالم صهيونية يهودية مزورة.

وأشار عدوان إلى أن مدينة القدس في أمس الحاجة لأن يثبت فيها سكانها وعمارها من أهلها وأصحابها الأصليين، مناشدا قادة الأمة العربية والإسلامية بضرورة تكوين جيش من المتطوعين من أجل القدس والدفاع عنه، مضيفا بأن الأمة يجب أن تعود إلى رشدتها وكرامتها وتضع القدس على رأس سلم

القدس والأقصى في عالما العربي والإسلامي عبر حملات توعوية وثقافية يتم تنظيمها باستمرار ودون انقطاع.



النائب سالم سلامة

من ناحيته بين النائب سالم سلامة أن اقتحامات غلاة الصهاينة للمسجد الأقصى التي أصبحت تتوالى وتزايد يوما بعد يوم يهدف الاحتلال من

ورائها أن يتعامل معها الناس على أنها شيء مألوف وطبيعي ولا تثير سخط المواطنين حتى تحين ساعة الصفر التي يقدرها العدو، وقد اقتربت كما يراها النائب سلامة، ملفتا إلى أن الاحتلال مستمر في محاولاته وضع يده على المسجد الأقصى.

ونوه إلى أن الصهاينة يحاولون الآن تقسيم الأقصى زمانيا وعلى صعيد المكان أيضا حتى يقبل العرب والفلسطينيون في الضفة الغربية بأقل القليل حتى يتسنى لهم إقامة معبدتهم الذي يزعمون.

وتابع: "لا يذود عن المسجد الأقصى اليوم إلا أهله وهم الطائفة المقدسة في الأرض، متوجها بالتحية الحارة لشيخ الأقصى الشيخ رائد صلاح ولأهلنا جميعا الذين يدافعون عن مقدسات الإسلام والمسلمين، مشددا على أن العدو يستغل انشغال عالما العربي للتمرد بالأقصى والقدس ظنا منهم أنهم يستطيعون أن يفعلوا ما يشاءون.

وطالب سلامة وسائل الاعلام والفضائيات بالتركيز على قضية القدس والأقصى، ناصحا علماء الأمة أن لا تخلوا خطبة أو مؤتمر من التنويه لقضية القدس وفلسطين لتبقى قضية حية في كل محفل.

وأوصى بضرورة المطالبة بوقف المفاوضات العنيفة التي تعتبر غطاء لمزيد من الاعتداءات مع إصرار العدو على أن تكون الحالة الأمنية قبل كل شيء.



النائب مروان أبو راس

من جهته حذر النائب مروان أبو راس من تزايد الاقتحامات في المسجد الأقصى بشكل يومي، وذلك بهدف تهئية الأمة الإسلامية لتقسيمه وتطبيع الوجود الصهيوني والصلاة فيه.

وقال: "نذكر العلماء بمنزلة الأقصى عند الله"، متسائلا: "أين علماء مصر والخليج والشام والمشرق الإسلامي، لماذا لا يقوموا بدورهم لاستنهاض الأمة للمطالبة بتحرير المسجد الأقصى والقيام بالواجب الشرعي؟".

واستنكر النائب أبو راس موقف الحكومة الأردنية الصامت مما يحدث في المسجد الأقصى، واصفا موقف السلطة في رام الله والرئيس محمود عباس بالمخزي، منوها إلى أن عباس يقول ويصرح علنا أنه لا يخجل من التنسيق الأمني ويطلق العنان لأجهزة الفلتان في الضفة لقمع المحتجين على إدارته والفساد الموجود في سلطته ثم يقوم بقتل المتظاهرين السلميين واعتقال أبناء فتح الشرفاء وأصبح يقود حملة الأكاذيب ضد غزة بكل وقاحة في كل المحافل التي يستطيع الوصول إليها.

ولفت أبو راس إلى أن الهوان الذي تعيشه السلطة أكبر من أي وقت مضى حيث أنهم يستنجدون

إضاءات قانونية

قانون إيجار العقارات الجديد.. ثورة في السياسة التشريعية الفلسطينية



أمجد نعيم الأغا

مدير دائرة اللجان التشريعية في المجلس التشريعي

يُشكل سن قانون إيجار العقارات لسنة ٢٠١٢م، مُنعطفًا هاماً في السياسة التشريعية الفلسطينية باعتباره يُسدل الستار عن حقبة زمنية ناهزت ٧٢ عاماً ظل خلالها قانون تقييد إيجارات دور السكن رقم (٤٤) لسنة ١٩٤٠م وقانون تقييد إيجارات العقارات التجارية رقم (٦) لسنة ١٩٤١م المعمول بهما في قطاع غزة الإطار القانوني الناظم للعلاقات الإيجارية (باستثناء عقود الإيجار المبرمة في مناطق شمال القطاع ووسطه التي تسري عليها أحكام المجلة العدلية) وكان العنوان الأبرز خلال هذه المرحلة هو «حماية المستأجر» والتي ترسّخت ضمن مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية لعل أبرزها رغبة الانتداب البريطاني إضفاء الحماية على عقود الإيجار للمستأجرين الصهاينة، واستمرت هذه السياسة إلى يومنا هذا والتي ترتب عنها إهدار حق المؤجر في التصرف في ملكه مقابل تمكين المستأجر من التجديد التلقائي لعقد الإيجار وأسباب حماية فائقة لوجوده في العقار المستأجر وهو ما أفرغ حق الملكية من مضمونه باعتبار أن المالك الحقيقي بات عاجزاً عن التصرف بملكه وبات للمستأجر امتياز حق الانتفاع بل والملكية عملياً.

وفي هذا الإطار جاء قانون إيجار العقارات الجديد لسنة ٢٠١٢م ليرسي علاقة متوازنة بين طرفي العلاقة إيجارية في الحقوق والواجبات مع الأخذ بالاعتبار أن القانون الجديد جاء ليستكمل البناء القانوني للإيجار بعد صدور القانون المدني رقم (٤) لسنة ٢٠١٢م والذي تضمن الأحكام الموضوعية العامة للإيجار في المواد من (٦٠٤) (٧١٨).

وكان لابد من التأسيس على النص العام وسن قانون خاص يركز على الجوانب الشكلية والإجرائية لعقد الإيجار فضلاً عن تفصيل بعض الأحكام الموضوعية الخاصة بإخلاء المأجور.

وإذا أردنا أن نسلط الضوء على أبرز مضمين قانون إيجار العقارات الجديد فإننا يمكن أن نختزل ذلك فيما يلي:

يسري قانون الإيجارات الجديد على كافة العقارات المخصصة للسكن أو التجارة وكذلك المكاتب التي لا تقل مدة إيجارها عن الشهر، وفي المقابل ونظراً لخصوصية بعض العقارات راعى المشرع استثناءها من سريان القانون إما لأنه توجد قوانين خاصة تنظمها مثل قانون الأملاك العامة وإيجارات الوقف أو لأن القانون المدني ومجلة الأحكام العدلية تضمنت أحكاماً تخصها مثل الأراضي الفضاء والأراضي الزراعية كما يأتي الاستثناء على طائفة أخرى من العقارات مثل الشقق المفروشة والفنادق والصالات والعقارات المخصصة للعاملين في المشاريع، وتكمن الفلسفة التشريعية في هذا الاستثناء بأن هذه العقارات تشهد تقلبات دائمة في قيمها الإيجارية ومدد شغلها وكذلك في معايير تصنيفها، وبالتالي لهذه الإيجارات خصوصية تستدعي تنظيمها بموجب أنظمة تصدر عن مجلس الوزراء بشكل دوري كلما استدعت الحاجة.

كما اشترط القانون الجديد إفراغ عقود الإيجار كتابية كشرط صحة انسجاماً مع أحدث التقنيات التي باتت تفتح نحو تركيز الشكلية في العقود الأكثر شيوعاً لتعزيز الثقة بين المتعاملين وضبط وسائل الإثبات واشترط القانون تضمين العقد شروطاً أساسية ورتب على تخلف أحد هذه الشروط تعليق تسجيل العقد لحين استدراك النقص.

ويُعتبر تسجيل عقد الإيجار لدى الهيئات المحلية من أهم الإضافات في القانون الجديد باعتباره يرمي إلى حصر العقود المبرمة ويحول دون قيام المؤجر بتأجير ذات العقار لأكثر من مستأجر كما أنه يحقق أهدافاً إحصائية وخدمية ويخدم النظام العام.

ولعل من أبرز الإضافات التي جاء بها القانون الجديد هو (إسباغ صفة السند التنفيذي على عقد الإيجار المُسجل لدى البلدية) في ثلاثة حالات والتي تشكل المطالبات الأكثر إلحاحاً بالنسبة لطرفي العلاقة الإيجارية وهي: المطالبة بتنفيذ عقد الإيجار، المطالبة بالأجرة المستحقة، والمطالبة بتسليم المأجور حال انتهاء مدة الإيجار. بمعنى سيكون للعقد مكانة الحكم القضائي البات ولن يحتاج صاحب المصلحة إلا فتح دعوى إجرائية تنفيذية لتنفيذ العقد وهو ما سيحد من ظاهرة (الاختناق القضائي) عبر تخفيف العبء عن كاهل محاكم الصلح التي تختص نوعياً في نزاعات إخلاء المأجور والتي تستغرق عدة سنوات للفصل في هذه القضايا.

ولم يغفل القانون الجديد تفصيل حالات إخلاء المأجور وفق فلسفة تشريعية راعت الموازنة بين مصالح المؤجر وحق المستأجر في الاستقرار من خلال تبني ضمانات وأجال ومُدد فضلاً عن تقرير تمويزات للمستأجر المتضرر، ومن أهم حالات الإخلاء: انتهاء مدة العقد، فضلاً عن أسباب أخرى خلال سريان المدة مثل: استعمال المأجور بما يخالف النظام العام والأخلاق والمقاصد الشخصية، والهدم والبناء، وكل هذه الحالات محاطة بضمانات إجرائية علاوة على تقرير الحق بطالب التعويض للطرف المتضرر من الإخلاء.

وأخيراً راعى القانون الجديد وضعية عقود الإيجار المبرمة قبل نفاذ التشريع الجديد وللحيلولة دون زعزعة العلاقة الإيجارية قرّر القانون تمديد عقود الإيجار المبرمة قبل نفاذ القانون الجديد إلى خمسة سنوات بالنسبة لعقود الإيجار التجارية وثلاثة سنوات لعقود إيجار المساكن التي كانت تسري عليها قوانين حماية المستأجر الإنتدابية وذلك كمرحلة انتقالية تهدف إلى ترتيب أوضاع المؤجر والمستأجر تمهيداً لتطبيق القانون الجديد بعد مضي هذه المدد.

والجدير ذكره أن المشرع بموجب القانون الجديد أجاز للمؤجر طلب زيادة الأجرة خلال المرحلة الإنتقالية المبينة في القانون وذلك بالنسبة لعقود الإيجار السارية المفعول والتي كانت تخضع لقوانين تقييد الإيجارات لدور السكن والعقارات التجارية وفقاً للضوابط والعدد وفي حدود النسب أو القيم التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء، وبعد انتهاء المدة الإنتقالية يخضع تحديد الأجرة لإرادة الطرفين الانفاقية.

صفوة القول أن قانون إيجار العقارات الجديد وعلى الرغم من اقتضاب أحكامه إلا أنه يشكل إضافة هامة لحزمة التشريعات الوطنية وقد يكشف التطبيق العملي للقانون العديد من أوجه القصور والعيوب التي يمكن استدراكها لاحقاً، وفي هذا السياق فإن مجلس الوزراء مدعو إلى استكمال أنظمة القانون ولائحته التنفيذية.

د. بحر ونعيم يلتقيان ممثلات مسئولات العمل النقابي في قطاع غزة



التقى للنساء في المجالس والاطر النقابية وكافة مؤسسات المجتمع الفلسطيني، لما في ذلك من إنصاف لحقوق المرأة.

وأكد بحر أنه سيعمل على التواصل مع الجهات ذات العلاقة لتكون هناك مواد في اللوائح التنفيذية لقانون النقابات تنصف المرأة، وتضمن حقوقها في التمثيل والحضور الفاعل في المجالس النقابية المنتخبة.

النقابي للقاء مع الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في إطار تسليط الضوء على قضية تمثيل المرأة في المجالس النقابية المنتخبة. وعرضت النقابات مطالبتهن أمام النائب الأول الذي أكد على دور المرأة في صمود المجتمع الفلسطيني وتقوية البنية الاجتماعية، وشدد على دعمه الكامل لتمثيل

التقت النائب هدى نعيم مقرر لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي بممثلات النساء النقابات العاملات بالمجالات النقابية المختلفة في قطاع غزة، وذلك خلال ورشة عمل تبلور النقاش فيها حول اللوائح التنفيذية لبعض مواد قانون النقابات ذات العلاقة بتمثيل المرأة في المجالس النقابية المنتخبة.

وناقشت النقابات مع النائب نعيم قضية تمثيل المرأة في هذه المجالس والاطر النقابية، ومدى إمكانية تقنين هذا التمثيل وتحسين وضع المرأة من خلال مواد اللوائح التنفيذية لقانون النقابات.

وأكد المجتمعون خلال الورشة على ضرورة أن يكون هناك حضور وتمثيل قوي للمرأة في المجالس النقابية المنتخبة وأن يكون لهذا الحضور حماية قانونية، حيث أوصوا أن يكون الحد الأدنى لتمثيل المرأة في هذه المجالس ما نسبته ٢٥٪، أما النقابات التي تزيد فيها نسبة النساء عن ذلك فيمكن ربط التمثيل بنسبة الحضور في الجمعية العمومية. هذا واصطحبت النائب نعيم مسئولات العمل

لجنة الرقابة بالتشريعي تتفقد مقر جهاز الأمن الداخلي



الإنسانية، واطلعوا أيضاً على العيادة الطبية التابعة للجهاز ومدى ملاءمتها لحاجة النزلاء، كما زارت اللجنة مكاتب النيابة العامة التابعة للقضاء واطلعوا على سير العمل فيها.

جهازه لا يتجاوز القانون في تعامله مع الموقوفين، حيث أن معظمهم لديهم قضايا أمنية ولا يوجد أي سجين سياسي. وفي سياق جولتهم استمع النواب للموقوفين حول أوضاعهم، وحاجاتهم

تفقد أعضاء لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي مقر جهاز الأمن الداخلي، وذلك في سياق الرقابة القانونية والتأكد من سلامة حالة حقوق الإنسان للموقوفين.

وضم الوفد الزائر رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان النائب يحيى العبادسة وأعضائها النواب عبد الرحمن الجمل وجمار نصار وهدى نعيم.

وأوضح النائب العبادسة أن هدف الزيارة يتمثل بالاطلاع الميداني على أحوال الموقوفين في مقر جهاز الأمن الداخلي ومدى تمتع الموقوفين بحقوقهم حسب القانون، بالإضافة للتعرف على أعداد الموقوفين وطبيعة قضاياهم والاطلاع على أوضاعهم وزياراتهم في مكان احتجازهم. بدوره رحب رئيس الجهاز بالنواب، مؤكداً أن الجهاز يعمل وفقاً لكافة المعايير والاجراءات القانونية، منوهاً إلى أن

استهجنّت تصريحاتهما حول الاستقواء بقوات خارجية

رئاسة التشريعي تدعو لعزل ومحاكمة النائبين الأحمد ودحلان

تعمل على فتح أبواب المجلس التشريعي في رام الله لعقد جلسة خاصة لمناقشة الأوضاع السياسية الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام والهجمة الشرسة على المسجد الأقصى ومحاولة تهويده وتقسيمه وتغيير معالمه."

وأشارت إلى أن استقواء بعض الأطراف الفلسطينية بالأطراف الخارجية ولاسيما الجانب المصري على قطاع غزة، أمر مستنكر ومستهجن، وأن مصر لن تنساق لهذه السفاهات، مؤكدة أنه بدلاً من الاستقواء على الداخل كان الأولى أن نقف جميعاً صفاً واحداً في مواجهة العدوان الإسرائيلي وتهويد القدس والتغول الاستيطاني.

وأضافت رئاسة التشريعي أن النائبين خالفاً أحكام المادة (٤٩) من القانون الأساسي الفلسطيني التي تلزم النائب بالقسم قبل الشروع بأعماله البرلمانية بأن يكون مخلصاً للوطن وأن يحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني والأمة ومصالحها وأن يحترم القانون.

ودعت الرئاسة كتلة فتح البرلمانية إلى عزل رئيسها عزام الأحمد ومحاسبة النائبين الأحمد ودحلان وفقاً لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي. كما طالبت الجهات الحقوقية والقانونية الفلسطينية بملاحقة النائبين الأحمد ودحلان قانونياً وقضائياً. وتابع: "الأجدر بكتلة فتح البرلمانية أن

استهجنّت رئاسة المجلس التشريعي تصريحات النائبين عن كتلة فتح البرلمانية عزام الأحمد ومحمد دحلان حول الاستقواء بقوات خارجية أو قوات معادية للشعب الفلسطيني وذلك لدخول قطاع غزة.

وأكدت رئاسة التشريعي في بيان صحفي أنه وبالأستناد إلى أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ وأحكام النظام الداخلي للمجلس التشريعي فإن تصريحات النائبين عن كتلة فتح البرلمانية الأحمد ودحلان تعبر عن إرادتهم وميولهم الشخصية العدائية للوطن وهي مخالفة لكافة القوانين والأعراف البرلمانية، وتهيئ بيئة و مناخاً يؤدي لعدوان جديد على قطاع غزة.

آفاق آفاق



المخاض الأليم

مؤمن بسيسو

سؤال المستقبل هو أكثر ما يشغل بال كل الغيورين على مصلحة الأمة ومستقبل شعوبها في ظل مخططات الانقلاب على الربيع العربي، وإفشال مسارات التحول الديمقراطي التي تواطأ فيها جزء من أبناء الأمة مع أعدائها في حلف آثم سوف يسجله التاريخ بمداد أسود وأحرف من عار.

لم يتوقع كثيرون أن تؤول ثورات الربيع العربي إلى هذه النهايات المؤسفة، وأن تتمكن الثورات المضادة من إعادة تحشيد قواها وإمكانياتها للانقضاض على أمل التغيير في الأمة في سرعة قياسية، وتعيد بالتالي- المشهد العربي إلى حاله القديم الطافح بالعنجهية والقهر والاستبداد.

اجتاز الربيع العربي شوطاً أساسياً خلال الأعوام الأخيرة، وتخطى عتبة البداية المرحقة بكثير من الجهد والألم والتضحيات، وكنا نظن أن المرحلة التالية باتت قاب قوسين أو أدنى، لولا دخول أعداء الربيع العربي على خط الهدم والتخريب، واستنفار كل طاقاتهم من أجل إحباط مسار النهضة والتغيير والتحويلات الإيجابية في الأمة، وإعادة العجلة العربية عشرات السنين إلى الوراء.

ومع توالي حلقات مشهد الانقلاب على الأرض العربية، يبدو المشهد السياسي اليوم أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، وتبدو معه خارطة المستقبل وتضاريس المرحلة القادمة ذات ملامح جلية لا يشوبها دُخْن أو يكسو أفتقها غبار.

وكي نفهم الأمور على حقيقتها، فقد اقتضت حكمة الله وإرادته النافذة أن ينتصر الحق على الباطل في نهاية المطاف، وأن لا يسير حملة لواء الحق والعدل في الأرض على أرضية مهمدة تُسلمهم إلى انتصار سريع وغلبة عاجلة. وفي ذلك منط الحكمة الإلهية التي اقتضت اختبار وتمحيص المؤمنين، وتنقية سرائرهم وضمائرهم، وحسن إعدادهم لتحمل أعباء وتكاليف الدعوة وخلافة الأرض وإصلاح الناس والمجتمعات، ما يجعل طريق الحق موحشاً، وكثير المغامر والأنواء، ويجعل أهلها والمتمسكين بها الأقل عدداً على الدوام.

وهكذا، فإن النصر لن يتخلق أو يتم صناعته بين عشية وضحاها، ولن تنجس تباشيره الصادقة إلا من نفوس أهل الحق والإيمان الذين أخلصوا دينهم لله، واستقامت وجهتهم على طريق خدمة شعوبهم ورعاية مصالحها وقضاياها الكبرى.

ولن يتأتى ذلك إلا بعد مخاض عسير واختبارات شاقة ومتواصلة تفرقها الدماء والتضحيات.

لكل شيء ثمن، ولا يتصور أحد أن نيل العلا والمكافآت سهل المنال دون عمل وتضحية، أو أن الحصاد المرّ لعقود القهر والطغيان يمكن جلاؤه وكشطه بين عشية وضحاها أو في أيام أو أسابيع أو حتى أشهر، دون دفع الثمن المطلوب.

ما يجري اليوم متوقع، ولا يعاكس سنن الله في الكون والحياة على الإطلاق.

كل ما نحتاجه اليوم هو نظرة فهم ومسحة وعي أكثر دقة وعمقا ندرك معها أن ما يجري مخاض عسير ذو آلام مبرحة، وأن انتصارنا القادم مرتبط بمدى استعدادنا لدوام التضحية ودفع الثمن المطلوب حتى النهاية.

د. بحر: واجب الأشقاء في مصر أن لا يكونوا سبباً في تجويع أطفال غزة كما تخطط إسرائيل وأمريكا

المجلس التشريعي يتفقد معبر رفح ويدين محاولات الوقية بين مصر وقطاع غزة

لنواب المجلس في معبر رفح للاطلاع على أوضاع المسافرين عبره والاطمئنان على أحوالهم أعقبها مؤتمر صحفي- محاولات الوقية بين مصر وقطاع غزة التي تدور في فلك مخطط عابث مرسوم، مؤكداً أن الشعبين الشقيقين المصري والفلسطيني في قارب واحد لمواجهة التحديات الصهيونية والأمريكية.

ناشد المجلس التشريعي الأشقاء في مصر فتح معبر رفح بشكل كامل، داعياً إلى وقف العمل بسياسة الفتح الجزئي للمعبر ووقف سياسة هدم الأنفاق الحدودية، مؤكداً الحرص التام على الأمن القومي المصري كونه جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الفلسطيني، ودان التشريعي -خلال جولة تفقدية



المصري، فالأمن القومي المصري هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الفلسطيني حسب بحر، داعياً الأخوة المصريين إلى تجاهل تلك الإشاعات المغرضة التي يتم إطلاقها في الفضاء السياسي والإعلامي والتيقن من أن غزة لا تكون إلا عوناً لمصر وسنداً استراتيجياً لها على الدوام.

مخطط آثم

وشدد بحر على أن الدور المصري المشهود تجاه القضية الفلسطينية، والتضحيات الكبرى التي قدمتها مصر لأجل الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية على مدار العقود الماضية، أكبر وأظهر من أن يتم تشويهها والإساءة إليها في غمار المخطط الآثم الذي يستهدف خنق غزة وتجويع أطفالها وتركيب أهلها.

في قارب واحد

ولفت إلى أن الشعبين الشقيقين المصري والفلسطيني في قارب واحد لمواجهة التحديات الصهيونية والأمريكية التي تستهدف قتل كل مقومات القوة والنهضة في الأمة وإعادتها إلى عصور القهر والاستبداد، مضيفاً: "لن يكون الفلسطينيون والمصريين إلا يداً واحدة على أعدائهم والمتربصين بهم بإذن الله".

لقاء موسع

وكان الوفد البرلماني عقد لقاء موسعاً مع وكيل وزارة الداخلية ومدير عام المعابر واستمع منهما لشرح واف ودقيق حول تفاصيل سير العمل في معبر رفح والمعاناة التي يلحقها المواطن الفلسطيني الراغب بالسفر.

وقام الوفد بجولة في صالتي المغادرة والوصول حيث تفقد المسافرين واستمع إلى معاناتهم قبل أن يعقد مؤتمره الصحفي في نهاية الجولة.

تشكل الرئة والمنتفخ الوحيد لأهلنا في قطاع غزة، وأن المواد الغذائية والمستلزمات الأساسية الواردة لا ينتفع منها إلا أطفال قطاع غزة، وشرائع شعبنا التي أنهكها الحصار الصهيوني المضروب على غزة منذ عدة سنوات، موضحاً أن هذه الأنفاق تشكل حالة استثنائية ونأمل أن يتم فتح معبر رفح للأشخاص والبضائع بصورة دائمة.

وأكد أن واجب الأشقاء في مصر أن لا يكونوا سبباً في تجويع أطفال غزة كما تخطط إسرائيل وأمريكا.

الإفراج عن الصيادين

ودعا بحر إلى ضرورة الإفراج عن الصيادين الخمسة الذين تم اعتقالهم على أيدي الجيش المصري مؤخراً، مؤكداً أن الصيادين يسعون وراء أسباب رزقهم ويحاولون توفير لقمة العيش لأطفالهم، مبدياً الاستغراب الكبير جراء إطلاق الجيش المصري النار على الصيادين وإصابة اثنين منهم واعتقال خمسة آخرين.

لا لمحاولات الوقية

وأشار بحر إلى أن العلاقة التي تربط قطاع غزة وأهله الميامين بمصر العزيزة، قيادة وشعباً وحضارة، هي علاقة تاريخية أزلية ذات جذور راسخة عصية على الاقتلاع، مؤكداً الحرص التام على عدم التدخل في الشأن المصري الداخلي وإدانتنا التامة لكل محاولات الوقية بين قطاع غزة والأخوة المصريين التي تدور في فلك مخطط سياسي عبثي لن يكتب له النجاح بإذن الله.

سند استراتيجي

كما أكد على الحرص التام على الأمن القومي

وفد برلماني رفيع

وشارك في الجولة كلا من النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر، والنواب: يحيى موسى ود. سالم سلامة ود. يونس الأسطل ود. عبد الرحمن الجمل ود. خميس النجار وجمال نصار ويونس أبو دقة ومروان أبو راس وهدي نعيم. وكان في استقبال وفد التشريعي فور وصوله للمعبر وكيل وزارة الداخلية كامل أبو ماضي ومدير عام المعابر ماهر أبو صبحه والعديد من المسؤولين والعاملين بالمعبر.

عقوبة جماعية

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده النواب عقب الجولة أكد د. بحر أن سياسة الفتح الجزئي للمعبر لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا تسهم إلا في زيادة المعاناة على المرضى وأصحاب الإقامات وأصحاب الحاجة من أبناء شعبنا.

وأضاف: "تتابع رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني بقلق بالغ التطورات الخاصة بمعاناة الآلاف من أهالي قطاع غزة جراء هدم الأنفاق الحدودية، والاعتداء على الصيادين الفلسطينيين، وإغلاق معبر رفح من قبل الجانب المصري والذي يأخذ شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الدولي الإنساني خاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين للعام ١٩٤٩ والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومخالفة لنص المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (١٢) من العهد الدولي لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية للعام ١٩٧٦م".

لا لهدم الأنفاق

ودعا بحر الأشقاء في مصر إلى وقف سياسة هدم الأنفاق الحدودية، مؤكداً أن هذه الأنفاق